

وانما كان عدوانا وبقيدا لعدوان المقتل الجاني
 وبقيد جميعية الانهاق للروح ما اذا استحق
 حزر قبته فصا صا فقهه بصفتين فلا قصاص
 فيه وان كان عدوانا قال في التروضة لانه ليس
 عدوانا من حيث كونه مزهقا او مباحا وعدوان
 من حيث انه عدل عن الطريق **فان شئت**
 يمكن انفساه المقتل الى الاحكام الخمسة واجب
 وحرام ومكروه ومندوب ومباح فلو قتل
 المرتد اذا لم يبق والحري اذا لم يسلم او يعطى
 الجزية والثاني قتل المصور بفرجق والثالث
 قتل الغاري من بيده الكافر اذا لم يسب الله ورسوله
 والرابع قتل اذ اسب احدهما واخماس قتل
 الاكاهر لا سيرا اذا استوتوا المخصا له فانه غير
 فيه واما قتل الخطا فلا يقتص بجلال ولا حرام
 لانه غير مكلف فيما اخطا فيه فهو كفيل الجنون
 واليهيمة **فيحتمل** في القتل الهداية غيره كسباي
القتول اي القصاص لقوله تعالى كذب على
 القصاص في القتل لانه سواء القاتل في الحالت
 امر بعده بسراية جراحة واما عدم وجوبه
 في غيره فستبان في رسم القصاص في كالا انه
 يتقودون الجاني بجل او غيره الى عمل الاستيفان

وانما وجب القصاص فيه لانه كذلك متلف فعين
 حذسه كسائر المتلفات **فان غنى المستحق غنة**
 اي القود مجانا سقط ولادته وكذا ان اطلق
 القبول لادته على المذهب لانه القتل لم يوجب للذية
 والعفو استعاطا ثابت لا اشارة تعدد مراد في
 علي حال **وجب دية مغلظة** كما يستمر فيه فيما بين
حاله في مال القاتل وان لم يرض الجاني بما روي
 اليه من عن مجاهد وغيره كان في شترع موسى
 عليه السلام تختم القصاص جزا وفي شترع
 عيسى عليه السلام الدية فقط تخفقا منه
 تعالى عن هذه الامة وخبرها بين الامرين لما
 في الالتزام باحدهما من المستقيمة لان الحياتي
 محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو يفي
 عن عضو من اعضا الحياتي سقطت كانه ان تطبق
 بعض المرأة تطبق الكلها ولو عجز بعض المستحقين
 سقط ايضا وان لم يرض البعض الاخر
 لان القصاص لا يتجزى ويقلب فيه جانب
 التسقوط **والخطا المحض هو ان** يقصد الفعل
 دون الاستخفاف كان **من اي شيء** كشيء او صيد
فيصيب انسانا **جلا** اي ذكر او غيره **فيقتله**
 او يرمي نيفا فيصيب غيره كما مر او لم يقصد

وانما